المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي

النمو الاقتصادي و التشغيل

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى فحص تأثير العمالة على النمو الاقتصادي في أهم أدبيات الفكر الاقتصادي، وهو ما يسمى 'مرونة العمل' أو كثافة العمالة للنمو. وفي الوقت نفسه كانت هناك العديد من الدراسات حول هذه المسألة ، و لم تحدد أية دراسة المحددات الهيكلية لمرونة العمالة. كما أن معظم الدراسات تنظر فقط إلى نتائج تقديرات البيانات التجريبية في نمو الناتج ونمو العمالة بالإضافة للتقدير التجريبي للمرونة. وعليه هدف هذه الورقة هو تحصيل لأهم الدراسات الأساسية التي تركز على العلاقة بين العمالة والنمو الاقتصادي من الجانب النظري.

1- مقدمة:

خلال المراحل الأولى من الانتعاش الاقتصادي، كان هناك الكثير من النقاش بشأن العلاقة بين النمو الاقتصادي و التشغيل. فعلى الرغم أن العديد من يعتبر أن معدل البطالة يعتبر مؤشرا متخلفا (Lagging indicator)، فهناك بعض الخلاف بشأن ما إذا كان العمل أو التشغيل نفسه يتزامن مع هذا المؤشر الاقتصادي المتخلف. على سبيل المثال، في سنة 1990 و استنادا لتقرير المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية، فان معدل البطالة ارتفع طيلة هذا العام تقريبا في أعقاب انتهاء فترة الركود السابقة[1]. و للخروج من الركود، عادة ما تفكر الشركات في الامتناع عن توظيف المزيد من العمال رغم أنهم مقتنعون عودة

[1] *William Seyfried, , Examining the Relationship Between Employment and Economic Growth in the Ten Largest States, Winthrop University.2005*

الانتعاش الاقتصادي من جديد، بينما الأفراد الذين تركوا أو فقدوا العمل خلال فترة الركود يسعون لإيجاد وظائف جديدة. و عليه، يوجد عدة احتمالات لتفسير هذه الوضعية. ربما الانتعاش المتفاوت ونمو القطاعات في الاقتصاد تزيد من استخدام اليد العاملة بدلا من زيادة عدد الوظائف. والاحتمال الآخر هو أن شركات توظيف التكنولوجيات الجديدة ، أدى إلى زيادة الإنتاجية بدلا من خلق فرص العمل.[2] و من خلال هذه الجزئية إلى إمكانية وجود علاقة بين التشغيل و النمو الاقتصادي ارتأينا طرح التساؤل التالي: **ما مدى أهمية التشغيل في واقع الفكر التنموي و ما هي العلاقة الموجودة بين التشغيل و النمو الاقتصادي؟**

في هذه الورقة، نسعى لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي، والعمالة. وذلك باستعراض أهم الأدبيات الموجودة في هذا الموضوع لتقديم رؤية واضحة للعلاقة، فضلا عن السياق الحالي للبحث.و عليه تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى جزئين ، تطرقنا في الجزء الأول إلى تطور الفكر التنموي لمفهوم التشغيل ثم التوسع لواقع التنمية و التشغيل، أما الجزء الثاني فتطرقنا لأهم الدراسات التطبيقية التي عالجت العلاقة بين التشغيل و النمو الاقتصادي على المستوى الدولي و اقتراح نموذج نظري للنمو.

2- تطور الفكر التنموي لمفهوم التشغيل

اهتم الفكر الاقتصادي القديم بقضية النمو الاقتصادي من وجهة نظر تحقيق التوازن العام بين جانبي العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات التي

[2] ووفقا للمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية ، اقتصاد الولايات المتحدة بدأ في الانتعاش الاقتصادي الحالي في ديسمبر كانون الأول عام 2001. ومع ذلك ، بدلا من أن تواجه نمو العمالة ، وليس فقط فإن زيادة معدل البطالة ولكن عدد الوظائف الجديدة في الاقتصاد انخفضت بالفعل بشكل ملحوظ خلال السنة الأولى للانتعاش.

تشكل الناتج المحلي الإجمالي الذي يستمد منه الدخل الوطني ومن ثم يستخلص منه دخل الفرد. وذهب الكلاسيكيون التقليديون إلى أنه بما أن المنتج الفرد يُقبل على الإنتاج إذا كانت تكاليفه تتيح له الحصول على ربحٍ مجزٍ، فإن هذا ينطبق على مجمل الاقتصاد الوطني. ومن ثم يمكن التوسع في الإنتاج للحد اللازم لتحقيق **التشغيل الكامل للعمال،** لو أن مستوى الأجور كان من التدني بحيث يترك فائضا يشجع أصحاب الأعمال على التوسع في الإنتاج. غير أن الاقتصادي المعروف كينز[3] أوضح في منتصف ثلاثينات القرن الماضي أن التوازن العام يمكن أن يتحقق دون المستوى اللازم للتشغيل الكامل،[4] ومن ثم يرى أن الدولة تسعى إلى القيام بمشروعات إضافية لتشغيل العاطلين، لأن هذا يؤدي إلى ارتفاع في الدخل ، يحفز المنتجين إلى التوسع لتلبية الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي للعمالة الإضافية. وفي الحالتين فإن العبرة هي بالطلب على السلع والخدمات. أما خدمة العمل فإن الطلب عليها مشتق من قرارات الإنتاج، ويتم بدوره في أسواق يتحكم فيها طلب المنتجين عليها، وليس جانب العرض من جانب الراغبين في العمل والقادرين عليه. وعلى هؤلاء أن يكيفوا أوضاعهم وفقا لما تسفر عنه سوق العمل. وهكذا أصبح الفرد يعامل ليس فقط كسلعة، بل إنه يأتي في الجانب الأضعف من السوق، ويتقرر مصيره

---

[3] مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود 1936 وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت. من أهم ما تقوم عليه نظريته ان الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية ان تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية. وله كتب أخرى في نظرية النقود ونظرية الاحتمالات الرياضية. كانت لكينز مساهمة كبيرة سنة 1929 أزمة الكساد العلمية. حيث انه حاول تسليط الضوء على سبب هذه الأزمة وما هو المخرج منها.

[4] جاء "كينز" بنظرية عامة للتوظيف، فهي تتميز عما سبقها من نظريات العمالة ،إذ تعالج كل مستويات التشغيل، بينما تعنى النظرية الكلاسيكية بدراسة حالة خاصة هي حالة التشغيل الكامل، وتؤمن بانها هي الحالة العامة،. و أوضح "كينز" أن الحالة الغالبة من التوظيف هي تحقيق مستوى يقع دون التوظيف الكامل.

بالتبعية، دون مناقشة صريحة للجوانب الأخرى لحياته، بينما هي التي تدفعه إلى العمل، والتي تعنيه من الحياة.

وعقب الحرب العالمية الثانية كانت القضية الملحة هي **التشغيل الكامل**، بسبب الدمار الذي أصاب المنشآت الإنتاجية وحاجة القوات المحاربة بعد تسريحها إلى الحصول على مصدر للرزق. فأعدت مجموعة خبراء بتكليف من أمين عام الأمم المتحدة تقريرا بشأن "الإجراءات الوطنية والدولية للتشغيل الكامل" في الدول المتقدمة[5]، كأساس لاقتصاد عالمي يتصف بالاستقرار والتوسع. وصدّق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة على قرار مؤتمر العمل الدولي، 1949 بشأن قضية البطالة، كما قام بدراسة الإجراءات التي تكفل تحقيق التشغيل الكامل وتشجيع الاستثمار الدولي. و ماهية الأهمية الديناميكية لواقع التشغيل حيث دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لبذل جهود للتغلب على البطالة ونقص التشغيل التي تتعرض لها فئات عريضة من المشتغلين بالأنشطة الزراعية، لا سيما في الدول المتخلفة، وحفز التنمية الاقتصادية فيها.

وانشغل الفكر العالمي بكيفية إحداث النمو الاقتصادي، مسلما بأن تحقيقه سيعني بلوغ هدف التشغيل الكامل، وفي نفس الوقت تحسين معيشة شعوب الدول المتخلفة التي كانت تعرف بأنها الدول منخفضة دخل الفرد. وبما أن معظم الدول النامية كانت تعتمد على القطاعات الأولية، لا سيما الزراعة، سواء لإشباع الحاجات الغذائية المحلية، أو إنتاج مواد أولية للتصنيع، أو للتصدير إلى الدول الصناعية، فقد كان منطقيا أن تسعى إلى التصنيع، لا سيما لبدائل الواردات، معتمدة على ما لديها من مواد أولية، وما يفيض من أيد عاملة نظرا لأن الزراعة اشتهر عنها أنها تسمح

[5] United Nations (1949): *National and International Measures for Full Employment*. E/1584. December 1949, U.N. Sales No. 1949.II.A.3.

ببطالة مقنعة[6]، وهو ما دعا الاقتصادي البريطاني **آرثر لويس**[7] للحديث عن نمو في ظل معروض غير محدود للعمل. وأدت هذه النظرة الكمية للعمل إلى بروز أمرين: الأول هو التسليم برخص الأيدي العاملة في الدول النامية، وهو أمر ينطوي على اعتبار أن انخفاض الأجر النقدي – ومن ثم الحقيقي المعبر عن مستوى المعيشة – ميزة نسبية لها. والثاني تجاهل أن العمل ليس خدمة متجانسة، بل يضم فئات غير متنافسة تختلف فيما تؤديه من وظائف، ومن ثم إغفال كلفة الانتقال من نشاط إلى آخر، ومن مستوى عمل إلى مستوى أرقي وأكثر تخصصا، وأن هذا قد يستتبع انتقال الأشخاص أنفسهم. وترتب على ذلك التغاضي عن انخفاض الكفاءة الإنتاجية، وهو ما قد يلغي رخص العمل، ويجعله أكثر كلفة في مجموعه، خاصة إذا تم في ظل بنية تحتية محدودة، وضعف الوفورات الخارجية التي لا تتحقق إلا في ظل ديناميكية يوفرها تشابك الأنشطة الاقتصادية وبلوغ كل نشاط الحدود التي تهيئ لانخفاض التكاليف، بما فيها تكلفة إعداد القوى العاملة المتخصصة وسهولة انتقالها بين وحدات نشاط معين أو بين أنشطة متقاربة.

---

[6] البطالة المقنعة هي مصطلح يعبر عن مجموعة من العمال الذين يحصلون على أجور أو رواتب دون مقابل من العمل أو الجهد الذي تتطلبه الوظيفة، وهي نسبة إذا تم سحبها من مجال العمل لايترتب على خروجها أي نقص في اجمالي إنتاج الشركة أو المؤسسة التي هم موظفون فيها وربما زاد الإنتاج عما لو ظلو في وظائفهم.فالبطالة المقنعة تحدث في الدول النامية نتيجة تكدس العاملين في الجهاز الحكومي بما يفوق احتياجات تلك الأجهزة وذلك نتيجة التزام الدول بتعيين الخريجين، دون أن يكون هناك احتياج حقيقي للعمل إليه. وبعبارة أخرى يمكن تعريفها بأنها تتمثل بحالة من يؤدي عملا ثانويا لا يوفر له كفايته من سبل العيش، أو إن بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو أثنان منهم. وفي كلا الحالتين لا يؤدي العامل عملا يتناسب مع ما لديه من قدرات وطاقة للعمل.

[7] ولد سير ارثر لويس (Sir Arthur Lewis)في سانت لوسيا في 23يناير 1915 و حاز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1979.

وبدلا من التركيز على هذه العوامل المقيدة لارتقاء مستويات العمالة ولمعدلات تشغيلها الكفء، تحول الانتباه إلى توفير العناصر الأخرى ، وبخاصة المعرفة الفنية والموارد المالية، وهو ما يتطلب توفير مساعدات تنموية، والعمل في نفس الوقت على تحسين عائدات تصدير المواد الأولية في ظل تراجع نسب تبادلها مع المنتجات الصناعية اللازمة لأغراض الاستهلاك والاستثمار والإنتاج. وتأثر الفكر التنموي بنظريات النمو التي صيغت في الدول المتقدمة والتي اعتبرت أن المحدد الرئيسي للنمو هو تكوين رأس المال الثابت، الذي يتطلب تمويله رفع معدلات الادخار المحلي مع استكماله بموارد خارجية دون أن يلقي ذلك عبئا على الاقتصاد الوطني. وفي الوقت نفسه تبين أن عائدات النمو تتركز في شرائح محدودة من المجتمع، بينما تعاني الغالبية من محدودية نصيبها منها، وتقع أعداد كبيرة فريسة الفقر[8]، سواء لاستمرار تعطلها أو لأنها لا تحصل على أجور تكفي سد الحد الأدنى لحاجاتها الأساسية، وتنامت ظاهرة "العمال الفقراء". ونبه البنك الدولي في أوائل السبعينات إلى أن النمط المتبع للنمو لا يفرز "تساقطا" لثماره يعم كافة أفراد المجتمع، وهو ما أوضح أن "التنمية" أمر أوسع نطاقا من "النمو".

ومرة أخرى تركز الانتباه في توفير الحاجات الأساسية، بمفرداتها المختلفة وهو ما أبقى قضية التشغيل في الخلفية. أي أن التشغيل ظل الجانب الثانوي في النظرة إلى التنمية من طرفيها: من ناحية متطلبات النشاط الاقتصادي ومن ناحية نواتجه.

وحينما استبدت عوامل التضخم مع تدهور نسب تبادل المنتجات الأولية في السبعينات، وتبعتها ارتفاعات غير مسبوقة في أسعار الفائدة، بما في ذلك ما تلتزم

[8] يعود السبب الحقيقي للفقر بشكل أساسي إلى تراجع دخل الفرد الذي يؤدي إلى تراجع مستويات الإنفاق إلى ما دون الحدود الدنيا التي حددتها المؤسسات الدولية، والتي يقاس حدها الأدنى بدولار واحد يومياً.

الدول النامية بسداده بالنسبة لما اضطرت إليه من اقتراض، تفجرت أزمة المديونية في الثمانينات التي اعتبرت عقدا ضائعا للتنمية، لا سيما للدول الأقل تقدما. ثم فقدت الدول النامية مصدرا استفاد منه بعضها في الحصول على معونات ميسرة، وفي نفس الوقت تراجعت النماذج البديلة للتنمية، وانفردت الجهات والمؤسسات الحاملة للواء الليبرالية الجديدة بالساحة. وهكذا عاد البعد الاقتصادي للهيمنة على الساحة الفكرية والممارسات العملية. من جهة أخرى ناضل البعد الاجتماعي لكي يفسح مجالا للإنسان ولو لعلاج ما لحق به من أضرار النظرة الاقتصادوية.

3- واقع التنمية والتشغيل

بدأ الاهتمام بقضايا النمو والتنمية في منتصف القرن الماضي من السعي إلى تحقيق التشغيل الكامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالنسبة للدول المتقدمة، وإلى تجاوز أوضاع التخلف في الدول حديثة الاستقلال. وبينما ركز الفكر الاقتصادي على اعتبار الاستثمار هو المتحكم في النمو الاقتصادي الذي يقود بدوره إلى مزيد من الطلب على العمالة، اعتبرت وفرة الأيدي العاملة في الدول المتخلفة ميزة تؤدي إلى رخص الأيدي العاملة ومن ثم سهولة الاستجابة لما يتوفر لها من مدخرات ومن موارد مالية إضافية ومعونة فنية تزيد من قدراتها. وبينما كان ينظر إلى التشغيل على أنه مهمة اقتصادية تقتضي الالتزام باعتبارات الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، فإن تفشي البطالة المصحوبة بالفقر كان يعتبر مشكلة اجتماعية، تعالج من خلال تحقيق عدالة اجتماعية تتلو عملية تخصيص الموارد على ألا تتعارض معها أو تضلل مؤشراتها[9]، وقادت الثورة التكنولوجية والتطور اللاحق للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لتنامي دور المعرفة كقاعدة للتنمية ،

[9] محمد **محمود الإمام** ،التنمية والتشغيل، ورقة عمل مقدمة من منظمة العمل العربية - المنتدى العربى للتنمية والتشغيل(الدوحة ، 15- 16 نوفمبر / تشرين الثانى 2008)

والرقابة على تحركات رؤوس الأموال في نوع وطبيعة العمليات والعلاقات المجتمعية و العلاقات الدولية التي تم فرضها من قبل ظاهرة العولمة . والانتقال من مرحلة الرأسمالية الصناعية أدى إلى ظهور مصطلح جديد في عملية التنمية الاقتصادية / الاجتماعية سمي "التكنولوجية ."وفي الوقت نفسه أصبح من الواضح أن النمو الاقتصادي ضروري لكنه غير كاف لتحقيق التنمية الشاملة ، والحركة التلقائية التي وقعت في نظام السوق القائم على الحرية الاقتصادية المطلقة ، لا يضمن تدفق آثار النمو في قطاعات مختلفة من المجتمع ، التي تنتج شكل سلبي من سوء توزيع الدخل وانتشار الفقر والبطالة ، سواء داخل الدول وفيما بينها .وأصبح من المسلم به أن التنمية تقتضي جهدا عمديا لكي تتجه حركتها الوجهة الصحيحة بالمعدلات المرغوبة ولكي تتوزع ثمارها توزيعا عادلا يعم كافة الفئات، وهو ما يقتضي الأخذ بتخطيط توجيهي لا يقف عند حد التأشير، ولا يصل إلى مرتبة إلزام المخطط للمنفذين بما يراه واجبا عليهم. وفي هذا يتم التمييز بين ما هو هيكلي وما هو وظيفي .

التغيرات الهيكلية تتطلب قدرا أكبر من التدخل لإعادة بناء المجتمع حول قيود يحرر الحركة الوظيفية، وتكون قادرة على تلبية متطلبات ومؤشرات التوجه التلقائي . وهذا أمر مهم بالنسبة لقضايا العمل، وطرق العلاج المختلفة اعتمادا على ما إذا كانت أسباب القيود الهيكلية أو الوظيفية .وفي هذا السياق يتضح قصور المقاربات الليبرالية الجديدة التي انطلق منها توافق واشنطون الذي بنت عليه المؤسسات الاقتصادية الدولية برامج الإصلاح الاقتصادي فأحدث سلبيات اجتماعية عمقت من الفقر والبطالة، وسعى توافق برشلونة لتعديله. ويستدعي هذا تدقيقا في مفاهيم الكفاءة والعدالة وتصحيح العلاقة بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

وإذا كانت المقاربة الاقتصادية للتنمية تقود إلى الالتزام بكفاءة تخصيص الموارد، فإن ما قد تفرزه من بطالة وفقر يتعارض مع صفة الكفاءة بالنسبة لتنمية بشرية تشمل كافة أوجه حياة البشر. وإذا قيل أن هذه أمور تعالج عندما تنشأ عن طريق إعادة توزيع أثبتت الدراسات أنها لا تضعف النمو، فإن هذا لا يعني سعيا إلى

عدالة اجتماعية واعتبارها أمرا تقديريا ذاتيا لا يجب أن يسبق تحقيق الكفاءة الاقتصادية. والواقع أن النظر إلى التنمية على أنها تنمية بشرية يقتضي ألا تغلب فيها الاعتبارات الاقتصادية المبنية على تخصيص الموارد، بما فيها معاملة البشر كمورد يخضع لقيود تفرضها الموارد المادية والمالية. بل لا بد من نظرة مجتمعية تغطي كافة أوجه حياة الإنسان، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وأطرها الإدارية، وتحقق كفاءة مجتمعية تشمل تلك الأبعاد جميعا. بالمثل يقابل ذلك عدالة مجتمعية، تضم عدالة اقتصادية إلى جانب العدالة الاجتماعية. فكما أن الكفاءة الاقتصادية تعني أفضل تخصيص للموارد، فإن الكفاءة الاجتماعية تعني أن يوفر التنظيم الاجتماعي بيئة تمكّن من إحداث توافق بين مختلف فئات المجتمع يتيح لها جميعا أن تساهم في فعاليات التنمية أداء واستمتاعا وفق ما لدى كلٍّ من قدرات. بالمقابل فإن ما يتعرض له البشر من بطالة وفقر بسبب قيود الكفاءة الاقتصادية، ينبغي أن تصححه عدالة اقتصادية باستخدام أدوات اقتصادية (أساسا سياسات إعادة توزيع). أما العدالة الاجتماعية فإنها تنصب على تزويد جميع الأفراد بقدرات يتخطوا بها الفروق بين الفئات الاجتماعية، الأمر الذي يعني تمكين الفئات المهمشة لأسباب اجتماعية أو ثقافية أو بدنية أو عرقية أو غيرها من المساهمة على قدم المساواة مع الفئات القادرة. يذكر أن معالجة قضية التهميش كانت الركن الثالث من أركان إعلان قمة كوبنهاجن 1995 الاجتماعية إلى جانب معالجة قضيتي الفقر والبطالة.[10]

[10] At the World Summit for Social Development, held in March 1995 in Copenhagen, Governments reached a new consensus on the need to put people at the centre of development. At the conclusion of the World Summit for Social Development, Governments adopted a Declaration and Programme of Action which represent a new consensus on the need to put people at the centre of development. The largest gathering yet of world leaders - 117 heads of State or Government - pledged to make the conquest of poverty, the goal of full employment and the fostering of stable, safe and just societies their overriding objectives.

وتُعني التنمية الاقتصادية بتطوير البنيان الاقتصادي، ويتحقق تواصلها من خلال عملية تراكم رأس المال، باعتبار أنه ناتج **الدورة الاقتصادية**[11] ومن مدخلاتها، بينما يقع البشر كأفراد على طرفي الدورة: فيقدم كل فرد مُدخلا في شكل عمل بمختلف مستوياته، ويحصل بدخله من هذا العمل على قدر من منتجاتها يحدد مستوى معيشته. أما التنمية البشرية فتغلب النظرة المجتمعية على الفردية فتعنى بتطوير البنيان المجتمعي بكل أبعاده (أو ما يسمى رأس المال البشري) ويسهم البشر في مدخلاته بعطاء متجدد أساسه التأمل والتخيل والإبداع، يضيف إلى المعرفة القائمة التي تولت القيادة عن رأس المال في عصر التكنولوجية القائم على تقنيات المعلومات والاتصالات، ويحصلون من خلال ما يضيفونه إلى التنظيم المجتمعي على نوعية أرقى للحياة تمكنهم من تقديم مزيد من العطاء. أي أن الدورة المجتمعية تصبح دورة معرفية باعتبار أن المعرفة لصيقة بالإنسان لا منفصلة عنه كرأس المال. وبالتالي تتحول النظرة إلى البشر والتشغيل من كونهم موردا يجري تطوير معارفه وفق متطلبات فنون إنتاجية يحددها رأس المال القائم، إلى أنهم العنصر الرائد في عملية التنمية يضيف إلى المعارف القائمة ما ينهض بكل أوجه حياته، مؤكدا بذلك أن التنمية هي تنمية الناس بواسطة الناس من أجل الناس. وتتجاوز عملية تنمية الناس مجرد إكسابهم بالتعليم والتدريب ما يهيئ لهم الالتحاق بفرص عمل تحددها لهم الموارد المادية والمالية المتاحة، إلى إكسابهم معرفة تجعلهم يتحكمون في هذه الموارد وخصائصها وفي الوقت نفسه يهيئون لأنفسهم وضعا أفضل في مجتمع يوفر حياة كريمة من كافة الأوجه. وفي هذا السياق تقوم التنمية على كفاءة مجتمعية بجوانبها المتعددة، وتُجنب العدالة المجتمعية البشر من التعرض لسلبيات تحد من نوعية حياتهم الاقتصادية والاجتماعية أو تقصيهم عن المشاركة في الحياة السياسية. وبالتالى تتخلص النظرة إلى البعد الاجتماعي من مجرد كونه رعاية للمستضعفين أو تصحيحا لنواحي قصور في الأداء الاقتصادي والسياسي.

---

[11] يمكن تعريف الدورة الاقتصادية أنها:"تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادى" وعرفها الكريم (1402هـ،ص 180) بأنها "تقلبات في النشاط الاقتصادى الكلى مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار."

4- استعراض لأهم الدراسات التجريبية في واقع الفكر الاقتصادي:

يرى معظم الباحثين الاقتصاديين أن العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي و التشغيل هي علاقة مرنة،قياسا للتقديرات التي شملت عينة واسعة من الدول. فعلى غرار كل من ((Boltho and Glyn (1995)[12] فقد توصلوا إلى أن مرونة العمل تراوحت بين 0,5 و 0,6 للمجموعة الأوربية (OECD). وخلص تقرير منظمة العمل الدولية سنة(1996) إلى أن استجابة العمالة للنمو إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي لم ينخفض في البلدان الصناعية ككل .ومع ذلك ، كشفت الدراسة عن وجود تحليل كل دولة على حدا إلى نتائج متباينة للعلاقة الجزئية التي اكتشفت في كل من ألمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة في 1990 م، الأمر الذي يعني انتعاش العاطلين عن العمل.((Padalino and Vivarelli (1997) وجدوا مرونة كبيرة و متباينة في العمل بين مختلف البلدان ، مع ما يقرب من مرونة 0.5 بالنسبة للولايات المتحدة وكندا في حين مرونة بالنسبة لليابان وفرنسا وألمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة كانت قريبة من الصفر.أما (Pini (1997)[13]، يقدر أن مرونة العمالة في ألمانيا واليابان ارتفعت في الفترة ما بين 1979-1995 مقارنة مع سنوات 1960-1979 ، في حين أنها انخفضت في فرنسا والسويد وأظهرت تغيرا طفيفا في ايطاليا والمملكة

[12]MOHAMED HASSAN, CYRUS SASSANPOUR ,Labor Market Pressures in Egypt: Why is the Unemployment Rate Stubbornly High? International Conference on "The Unemployment Crisis in the Arab Countries" (17-18 March 2008, Cairo-Egypt)

[13] Pini, Paolo. 1996. "Occupazione, Tecnologia e Crescita: Modelli Interpretativi ed Eevidenze Empiriche a Livello Macroeconomico" (1997). Paper Presented to the Conference of the Accademia Nazionale dei Lincei on "Sviluppo tecnologico e disoccupazione: trasformazione della societa", held in Rome, 16-18 January 1997

المتحدة والولايات المتحدة .كما انه لمس سلبية مرونة التشغيل في ايطاليا والسويد للفترة 1990–1995.

اكتشف (Pianta، Evangelista و(Perani (1996)[14] أدلة تشير إلى أن إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية الرئيسية تحد من العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة. , أثبت ذلك في دراسة البلدان G7 (كندا استبعدت)، وجود علاقة إيجابية وهامة بين النمو في القيمة المضافة والعمالة خاصة في ألمانيا والولايات المتحدة. وعند استخدامه للتحليل المقطعي و جد[15] Walterskirchen (1999) أن مرونة التوظيف تساوي 0,65 في دول الاتحاد الأوربي للفترة 1988–1998. و باستعمال بيانات سبعة دول تشمل دول الاتحاد الأوربي للفترة 1970–1998، تراوحت مرونة التوظيف مابين 0,24 بالنسبة لاستراليا على أنه يساوي 0,76 في اسبانيا(في حين كانت المرونة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية 0,53). وعلى الرغم من بعض الأعمال التقنية لتطبيق هذه الدراسات المتعددة ، فإنه لم يتم استخدامها في فحص البيانات على مستوى كل دولة. فنتائج هذا التحليل تقدم نظرة ثاقبة للاختلافات في سلوك أسواق العمل ، فضلا عن هذا، لماذا العمل في الدول المتخلفة قد يستجيب بشكل مختلف للتغيرات في النمو الاقتصادي.

نموذج للنمو و التشغيل

- **النمو و الطلب على العمل:**

نفترض أن دالة الإنتاج ذات ثبات غلة الإنتاج $\alpha + \beta = 1$

[14] Pianta, Mario, Rinaldo Evangelista and Giulio Perani (1996). "The Dynamics of Innovation and Employment: An International Comparison." Science Technology Industry Review 18: 67-93.

[15] Walterskirchen, Ewald (1999). "The Relationship Between Growth, Employment and Unemployment in the EU." European Economist for an Alternative Economic Policy Workshop, Barcelona, Spain.

$$Y = AF(K,N) = AK^{\alpha}N^{\beta}$$

مع Y، K، N، A تمثل على التوالي: المخرجات (الناتج)، خزين راس المال، العمالة والتأثير التكنولوجي. مع قيد الطلب على العمل يتبع من تكافؤ الإنتاجية الحدية إلى الأجر الحقيقي.

$$AF_N(K,N^D) = (1-\alpha)A\left(\frac{K}{N^D}\right)^{\alpha} = W$$

و للتركيز عن أثر النمو الاقتصادي على الطلب على العمالة (Labor demand)، نستعمل مفهوم (Labor per capital) ، $\frac{K}{L} = n$ ، بحيث تصبح دالة الطلب على العمالة كمايلي:

$$(1-\alpha)An^{-\alpha} = W$$

تراكم راس المال من خلال النمو الاقتصادي يؤثر في الطلب على العمالة كما يلي:

$$\frac{\partial n}{\partial \alpha} = \frac{1+(\alpha-1)\ln\alpha}{\alpha(\alpha-1)n^{-1}} \pi\ 0$$

هذا يعني أن الطلب على العمالة نسبة لراس المال ينخفض متى توسعت القيمة الخاصة ب α، هذه المعلمة تعبر عن مرونة الناتج على التوالي لكل من راس المال و تؤثر على سرعة التقارب في النماذج الديناميكية لنماذج النمو النيوكلاسيكية. بعبارة أخرى، المعلمة تؤثر في معدلات النمو و خلق فرص العمل في الاقتصاد النامي.

- **محددات مرونة التشغيل:**

من خلال العرض الخاص بنموذج النمو و التشغيل تم التركيز فقط على الطلب على العمل دون التركيز على التشغيل، و عليه بعد تحديد التشغيل في سوق التوازنات بين عرض العمل و الطلب عليه. و جب بالضرورة تشخيص دالة العرض و الطلب على العمل كمايلي:

$$N^S = N^S(W, \Psi)$$
$$AF_N(K, N^D) = W$$

في المعادلة الأولى، تمثل كل من N^S ، Ψ على التوالي عرض العمل و بعض المحددات الهيكلية الأخرى الخاصة بعرض العمل. أولا، في حالة توازن التشغيل يحدد بتعويض المعادلة الثانية في المعادلة الأولى كمالي:

$$N = N^S(AF_N(K, N), \Psi)$$

باستعمال معادلة التشغيل هذه، يمكن أن نشتق مرونة التشغيل بالأخذ بعين الاعتبار راس المال كما يلي:

$$\eta_{NK} = \frac{\varepsilon^S{}_{NW}\zeta_{NK}}{(1 - \varepsilon^S{}_{NW}\zeta_{NN})}$$

هنا، $\varepsilon^S{}_{NW}$ تمثل مرونة عرض العمل بالأخذ بعين الاعتبار الأجور الحقيقية، أما ζ_{NK} و ζ_{NN} تمثلان على التوالي المرونة الحدية لناتج العمل بالأخذ بعين الاعتبار راس المال و مرونة العمل.
مرونة التشغيل فيما يتعلق نمو الناتج لربما تعطى بالعلاقة التالية:

$$\eta_{NY} = \frac{\varepsilon^S{}_{NW}\zeta_{NK}\varepsilon_{KY}}{(1 - \varepsilon^S{}_{NW}\zeta_{NN})}$$

يمكن أن نرى أن مرونة العمل تأثرت بالأفضلية و هيكلة التكنولوجيا، و عليه يمكن أن نحدد أربعة عوامل تحدد المرونة:

- مرونة عرض العمل (elasticty of labor supply) فيما يتعلق بالأجور الحقيقية ;
- المرونة الحدية للناتج(elasticty of marginal product) فيما يتعلق بالعمل ;

- المرونة الحدية للناتج فيما يتعلق براس المال ;
- مرونة المخرجات (elasticity of output) فيما يتعلق براس المال.

المرونة الأولى و تتعلق بالأفضلية المتعلقة بالخيارات المتاحة في حين المرونات الأخرى نتيجة الاختيارات التكنولوجية المفضلة. في حقيقة الأمر فان مرونة التشغيل فيما يتعلق بنمو الناتج تحدد من طرف كلا العاملين (Preference) و (Technology structure).

وعليه، يمكن أن نشتق مرونة الأجور فيما يتعلق بنمو الناتج كما يلي:

$$\eta_{NY} = \frac{\varepsilon^{S}{}_{NW}\zeta_{NK}\varepsilon_{KY}}{\left(1-\varepsilon^{S}{}_{NW}\zeta_{NN}\right)}$$

نفس العوامل الأربعة المحددة لمرونة التشغيل تحدد مرونة الأجور، عوامل أخرى ما عدا $\varepsilon^{S}{}_{NW}$ تؤثر على كلا من المرونتين في نفس الاتجاه. و كلما جاءت قيمة $\varepsilon^{S}{}_{NW}$ كبيرة ، فان مرونة التشغيل ترتفع متى مرونة الأجور تنخفض.

$$\eta_{WY} = \frac{\zeta_{NK}\varepsilon_{KY}}{\left(1-\varepsilon^{S}{}_{NW}\zeta_{NN}\right)}$$

كلما توسعت القيم ζ_{NK}، ζ_{NN} و ε_{KY} كلما كبرت قيمة مرونة التشغيل و هي نتيجة بديهية جدا. و للتوضيح ، إذا افترضنا أن دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس و مرونة كل من الأجور و التشغيل كما يلي:

$$\eta_{NY} = \frac{\varepsilon^{S}{}_{NW}}{\left(1+\alpha\varepsilon^{S}{}_{NW}\right)}$$

$$\eta_{WY} = \frac{1}{\left(1+\alpha\varepsilon^{S}{}_{NW}\right)}$$

هذه الاشتقاقات أكثر وضوحا من سابيقتها، فمرونة الإنتاج لها علاقة سلبية مع معامل راس المال و علاقة موجبة مع مرونة الأجور و عرض العمل. أما مرونة

الأجور ذات علاقة سالبة مع معامل راس المال و مرونة عرض العمل فيما يتعلق بالأجور. هذه النتيجة صحيحة بديهيا،فكلما أصبحت مرونة عرض العمل بالأخذ بعين الاعتبار أن الأجور أكثر مرونة ،فنتيجة زيادة الطلب على العمل اثر زيادة معدلات النمو الاقتصادي لربما يتحول إلى عمالة كبيرة بدلا من ارتفاع في الأجور.

الخاتمة:

بدأ الاهتمام بقضايا النمو والتنمية في منتصف القرن الماضي من السعي إلى تحقيق التشغيل الكامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالنسبة للدول المتقدمة، وإلى تجاوز أوضاع التخلف في الدول حديثة الاستقلال. وبينما ركز الفكر الاقتصادي على اعتبار الاستثمار هو المتحكم في النمو الاقتصادي الذي يقود بدوره إلى مزيد من الطلب على العمالة، اعتبرت وفرة الأيدي العاملة في الدول المتخلفة ميزة تؤدي إلى رخص الأيدي العاملة ومن ثم سهولة الاستجابة لما يتوفر لها من مدخرات ومن موارد مالية إضافية ومعونة فنية تزيد من قدراتها.و عليه يرى معظم الباحثين الاقتصاديين أن العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي و التشغيل هي علاقة مرنة،قياسا للتقديرات التي شملت عينة واسعة من الدول. إذ يمكن أن نستخلص من الدراسات التجريبية لنموذج نمو بسيط أربعة عوامل تحدد المرونة:

- مرونة عرض العمل (elasticty of labor supply) فيما يتعلق بالأجور الحقيقية ;
- المرونة الحدية للناتج(elasticty of marginal product) فيما يتعلق بالعمل ;
- المرونة الحدية للناتج فيما يتعلق براس المال ;
- مرونة المخرجات (elasticity of output) فيما يتعلق براس المال.

المرونة الأولى و تتعلق بالأفضلية المتعلقة بالخيارات المتاحة في حين المرونات الأخرى نتيجة الاختيارات التكنولوجية المفضلة. في حقيقة الأمر فان مرونة التشغيل فيما يتعلق بنمو الناتج تحدد من طرف كلا العاملين (Preference) و (Technology structure).

المراجع:

- Boltho, Andrea, and Andrew Glyn (1995). "Can Macroeconomic Policies Raise Employment?" *International Labour Review* 134: 451-470.
- International Labour Organization (1996). *World Employment 1996/97: National Policies in a Global Context*, International Labour Office.
- Padalino, Samanta, and Marco Vivarelli (1997). "The Employment Intensity of Economic Growth in the G-7 Countries, *International Labour Review* 136: 191-213.
- Pianta, Mario, Rinaldo Evangelista and Giulio Perani (1996). "The Dynamics of Innovation and Employment: An International Comparison." Science Technology Industry Review 18: 67-93.
- Pini, Paolo. 1996. "Occupazione, Tecnologia e Crescita: Modelli Interpretativi ed Eevidenze Empiriche a Livello Macroeconomico" (1997). Paper Presented to the Conference of the Accademia Nazionale dei Lincei on "Sviluppo tecnologico e disoccupazione: trasformazione della societa", held in Rome, 16-18 January 1997.
- US Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis. *National Economic Accounts*. http://www.bea.gov/bea/dn/home/gdp.htm
- US Department of Labor, Bureau of Labor Statistics. *State and Area Employment, Hours and Earnings*. http://data.bls.gov/labjava/outside.jsp?survey=sm
- Walterskirchen, Ewald (1999). "The Relationship Between Growth, Employment and Unemployment in the EU." European Economist for an Alternative Economic Policy Workshop, Barcelona, Spain.
- MOHAMED HASSAN, CYRUS SASSANPOUR ,Labor Market Pressures in Egypt: Why is the Unemployment Rate Stubbornly High? International Conference on "The Unemployment Crisis in the Arab Countries" (17-18 March 2008, Cairo- Egypt)
- Kingdon, G. and J. Knight. (2006). The Measurement of Unemployment When Unemployment is High, *Labor Economics* 13, 291-315.

- Knotek, Edward S. (2007). How useful is Okun's Law? Federal Reserve Bank of Kansas City, Fourth Quarter.